المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 18 أبريل 2024

الحوار الاجتماعي آلية برجوازية لتدبير المسألة العمالية

تقرأن-ون في هذا الملف

- التضامن مع الشعب الفلسطيني، وضد التطبيع بالمغرب
- إلى أمام نحو المؤتمر العالمي للأممية الرابعة
- سياسة الاقتراض والتنمية المعاقة المغرب في مصيدة الديون الخارجية

الذكرى الخمسون لثورة القرنفل في البرتغال

- حراك التعليم: قمع نساء التعليم بالتوقيف ومكانتهن في الحراك في مقابلة مع الرفيقة حسناء لكحل

السودان: من الثورة إلى الحرب مقابلة مع مُزن النيل

السودان: ما بعد الحرب، التطهير العرقي

الحوار الاجتماعي آلية برجوازية لتدبير المسألة العمالية

باتت الحركة النقابية المغربية تدور، منذ سنوات، في حلقة مفرغة. حلقة من الضعف والهوان. يمر العام بتضييع طاقة النضال في مناوشات مطلبية في حالة من التبعثر، والانطواء المهني والفئوي بالغ الضيق، في أحسن الأحوال؛ وفي استجداء «الحوار» ضمن سياسة أضاليل «الشراكة الاجتماعية». وهذا ما يفسر الوتيرة الجهنمية لسير المخططات العدوانية للبرجوازية ودولتها، ومن ثمة استمرار تردي وضع الشغيلة الاجتماعي.

افتتاحية جريدة المناضل-ة 18-04-2024

على هذا الإيقاع تجرى الأمور اليوم في الساحة النقابية، وها هو العام يمضي ونحن على مشارف فاتح مايو نعاين حركتنا النقابية بلا خطة نضالية، تجر أذيال الخيبة، وقياداتها تجعل ما يسمى «الحوار الاجتماعي» محور الحياة النقابية، غاية الغايات.

ضعفنا له أسباب في واقع ما تعرضت له طبقتنا، ضحية لارتفاع نسبة البطالة وتعميم هشاشة الشغل، وقتل أجنة التنظيم بالقمع، وتخريب الوعي الطبقي بالأدوات الإيديولوجية البرجوازية التي تلقى دعما من قيادات المنظمات العمالية ذاتها. وإلى جانب عوامل الضعف هاته، ثمة عامل الخط السائد في الحركة النقابية، خط التعاون الطبقي مع البرجوازية ودولتها. هذا الخط الذي جعل «الحوار الاجتماعي» بديلا عن النضال، وأحله عوضا عن مبرر وجود النقابة، محولا إياها إلى ملحق بأجهزة الدولة، حيث تنهض البيروقراطيات النقابية، بدور تسهيل تمرير سياسات برجوازية.

لم يبق دور النقابة كفاحا من أجل تحسين القدرة الشرائية، وتجويد ظروف العمل، ومن أجل الظفر بالحريات، وبلوغ مجتمع العدالة الاجتماعية. جرى عبر عقود مسخ دور النقابة، لتصبح تأطيرا [بمعنى تحكما وضبطا] لقسم من الشغيلة، قسمهم الواعي بضرورة انتزاع الحقوق، كي لا يتطور كفاحه صوب وجهة تهدد نظام الاستغلال. وذلك بآلية «الحوار الاجتماعي» التي اندمجت فيها بالكامل النخب المتحكمة في النقابات.

خلق العمال النقابات لتوحيد قوتهم بوجه رأس المال، الذي جعل قوة العمل سلعة مسترخصة. وخلقت الدولة، بما هي ممثل جماعي للرأسماليين، آلية «الحوار الاجتماعي» لإبطال مفعول النقابة. فالحوار الاجتماعي، كما يصرح مهندسوه أنفسهم، وسيلة لتحقيق «الاستقرار والسلم الاجتماعي». استقرار ماذا؟ استقرار نظام الاستغلال والقهر، النظام الذي حول حياة ملايين الكادحين إلى جحيم يومي. وما السلم الاجتماعي؟ إنها الحرب الدائمة التي يخوضها البرجوازيون بدولتهم على الشغيلة وعامة المقهورين. حرب من أجل الأرباح، تبدأ بفرط الاستغلال في أسوء الظروف، وبالغلاء، وبخصخصة الخدمات العامة، وباستئصال أجنة التنظيم العمالي والشعبي، ولا تنتهي.

بدأت آلية «الحوار الاجتماعي» تتوطد منذ أن استشعر الحسن الثاني خطر الحركة العمالية في سياق انضافت فيه حركات نضال من شأن تضافرها مع النقابة أن تهدد استقرار نظامه. كان ذلك لما اشتد عود حركة المعطلين، وبدأ العالم القروي المهمل تململه نحو نهوض شهدناه منذئذ ممتدا حتى حراك الريف. فكان أن أحدث الملك مجلسا استشاريا خاصا بـ «الحوار الاجتماعي» دام زهاء ست سنوات. ومنذئذ لم تنقطع أشكال «الحوار الاجتماعي» بدمج القيادات النقابية في عدد من المجالس والمؤسسات وصولا إلى ما جاء في اتفاق 30 أبريل 2022 بشأن «مأسسة الحوار الاجتماعي»، لتزكية السياسية المعادية للطبقة العاملة وعامة الشعب المقهور.

وقد لقي النظام منذ البداية استجابة من المعارضة البرجوازية، ممثلة أساسا بالحزب المهيمن عبر نقابته على قسم من الشغيلة المنظمين (ك.د.ش)، ومن البيروقراطية التاريخية (إ.م.ش) التي حولت النقابة الأم منذ عقود الى أداة لإفساد وعي الشغيلة وكبح نضالاتهم «بسياسة الخبز». وقد أوجز الملك القصد والتجاوب معه بقول:

«وما إنشاؤنا «لمجلس استشاري» بجانبنا لمتابعة الحوار الاجتماعي إلا إبراز للأولوية التي نوليها للتوافق والتآزر بين قوى الإنتاج من رأسمال وشغيلة. وفي هذا الصدد، لا يفوتنا أن ننوه بما يتحلى به من منظمة رجال الأعمال، والمنظمات العمالية من روح المسؤولية في سعيها لإيجاد الحلول التوفيقية للمشاكل التي تنشأ بينها» (خطاب 3 مارس 1996)

سيكون لتلاقي الإرادة الملكية تلك مع سياسة قيادات النقابات، لاسيما مع تهيئ الاتحاد الاشتراكي لدخول حكومة الواجهة، أثر مدمر للحركة النقابية الضعيفة أصلا، ضعفا ليس كميا وحسب بل وهذا أخطر، ضعف سياسي، يجد تعبيرا عنه في وزن اليسار العمالي الثوري نقابيا.

فكان أن ترافق تصعيد الهجوم النيوليبرالي مع تطوير «الحوار الاجتماعي»، برعاية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي، وبتدريب مباشر من هيئات فكرية امبريالية من قبيل مؤسسة فردريك ايبرت التي وضعت برنامجا، منذ 1996 بتعاون مع منظمة أرباب العمل والمركزيات النقابية الرئيسة الثلاث، «لمرافقة الشركاء الاجتماعيين المغاربة في جهودهم لترسيخ ثقافة الحوار «.

فكان انجرار القيادات في مسلسل «الحوار الاجتماعي»، لتمرير خطط مدمرة لمكاسب تاريخية، منها ما سمي ميثاق التعليم، ثم نسف ما تبقى من مجانية خدمات الصحة، ومدونة الشغل، وصولا الى «إصلاح» التقاعد، وأخيرا وليس آخرا نظام المآسي الذي أطلق أعظم حراك شهده قطاع التعليم.

نال الهجوم الفكري بأضاليل الشراكة الاجتماعية، ومنها «الحوار الاجتماعي» من وعي قسم كبير من الأطر النقابية، ممتدا إلى اليسار الجذري ذاته، مفرغا باستمرار العمل النقابي من كل نفس كفاحي، وغدا روتينا من التحركات المضبوطة، المشفوعة بالتماس لا يكل « للحوار الاجتماعي». لا بل أن الممارسة النقابية لمعظم اليسار الجذري حالت دون انبثاق ونماء يسار في المنظمات النقابية ذائد عن المنظور الطبقي النقيض «للحوار الاجتماعي».

وكان أهم لحظة تاريخية جنى فيها النظام ثمار «الحوار الاجتماعي»، وضمنه التزام البيروقراطيات النقابية بـ»السلم الاجتماعي»، إبان دينامية 20 فبراير السياسية وما وازاها من حراكات شعبية.

وأدى تراجع نضالية الحركة النقابية، وفقدان القيادات المصداقية، إلى اتخاذ طاقة النضال لدى الشغيلة مسارات أخرى، منها بالأخص انتشار ظاهرة التنسيقيات، بخصائصها المتناقضة، إذ أنها تحرر طاقة النضال التي تكبحها البيروقراطية لكن بنحو فئوي مبعثر لا أفق له.وطرح هذا على الدولة، إلى جانب تطور حراكات شعبية متنوعة، مشكلة قصور «الحوار الاجتماعي» مع القيادات النقابية عن لجم الاحتجاجات، وتجليات الصراع الطبقي المتعددة. فقد باتت آلية الحوار القديمة المقتصرة على عالم الشغل غير كافية. سيدفع هذا ولا شك إلى تطوير أدوات احتواء النضالات بـ»الحوار» بمقاربة جديدة، لها أشكال أولية في «الوساطات» وفي أدوار أقطاب «مجتمع مدني» كالذي قام بدور إطفائي لتجارب نضالية في محيط مناجم ورزازات. وسيُصار إلى «ميثاق اجتماعي» طالما نودي به على أعلى مستوى، وإلى مزيد من قنوات/مؤسسات استعمال نخب حركات النضال لإفشال النضال. وهذا ما أتى به نقابيا، مشروع قانون النقابات التي يرسم لها دور « المشاركة

تتمة ص 01: الحوار الاجتماعي آلية برجوازية لتدبير المسألة العمالية

افتتاحية جريدة المناضل-ة 18-04-2024

في بلورة السياسة الوطنية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي عبر مختلف المؤسسات الوطنية التي هي عضو فيها ومن خلال الهيئات والمجالس الاستشارية ثلاثية التركيب» (مادة 74من صيغة المشروع المحينة، 2020). المشاركة التي دلت التجربة، بعد المنطق الطبقي، أنها تمرير للتراجعات الاجتماعية، وخدمة لأغراض تراكم رأس المال بأقل كلفة اقتصادية وسياسية.

المشاركة التي حولت أدوات مقاومة وتوعية إلى أدوات للتحكم الاجتماعي المتيحة إعادة إنتاج للنظام الاجتماعي القائم.

هذا الإقرار بحقيقة «الحوار الاجتماعي» التاريخية لا يزيد مناضلي الطبقة العاملة ومناضلاتها، حاملي الوعي العمالي الطبقي، غير مسؤولية جسيمة في التصدي لأيديولوجيا «الحوار الاجتماعي» البرجوازية، برفع راية المنطق الطبقي عالية، والتمسك بعلة وجود المنظمات النقابية، علة تحسين أوضاع الشغيلة بالنضال، النضال الذي يفرض تفاوضا حقيقيا مؤسسا على ميزان قوى.

الجماهير تتعلم بالتجربة أساسا، وها هي التجربة كشفت نتائج «الحوار الاجتماعي» الكارثية: مصائب تلو أخرى، وأخريات قادمة: تخريب مكاسب التقاعد من جديد، قانون منع عملي للإضراب، تفكيك قانون الشغل بمراجعة المدونة؛ وكلها ضربات نوعية بالغة الخطورة على تماسك طبقتنا ومقدرتها النضالية.

الغضب المتراكم بين شغيلة القطاع الخاص، المكتوم بفعل قصور النقابات عن حد أدنى من دورها، والغضب المتفجر مؤخرا في حراك التعليم، والنضالات المتتالية لعدد من القطاعات، جماعات محلية، الصحة...، كلها أمارات الكمون الكفاحي الهائل الكفيل بقلب ميزان القوى لصالحنا، ومن ثمة وقف العدوان البرجوازي والسير لانتزاع مكاسب حقيقية وصونها.

استنتاج دروس حراك التعليم، وما ابتدع من سبل نضال وتنظيم، وتعميمها على الشغيلة المتقدمين، وإبراز جوانب الضعف لتقويتها، ومد جسور التعاون بين القطاعات، وبين الحركة النقابية وسائر التعبئات الشعبية، وإعلاء شأن المنطق الطبقي الوحدوي، هذا سبيلنا لتعزيز ثقة أبناء طبقتنا وبناتها في قوتهم الجماعية، هذه الثقة التي ما أحوجهم/هن إليها وهم / هن على مشارف معارك ضارية. وجلي أن هذا المنطق الطبقي المفقود لا يكتمل إلا سياسيا، بوجه الدولة بما هي أداة برجوازية، عبر تزود الشغيلة بمنظمة سياسية خاصة بهم تجسد استقلالهم السياسي عن القوى البرجوازية وعن البيروقراطيات المتعاونة معها.

سياسة الاقتراض والتنمية المعاقة المغرب في مصيدة الديون الخارجية

بقلم، سامي علام

يوجد المغرب حاليا ضمن العشرين دولة الأكثر مديونية لدى صندوق النقد الدولي، وبات يحتل المرتبة 17 من أصل العشرين بلدا المعنية، وهو أحد أكثر البلدان المثقلة بالديون، الخامس إفريقيا سنة 2022، والثالث عربيا بعد مصر والجزائر من حيث ديونه الخارجية.

مؤخرا، أقدمت السلطات المغربية على اقتراض لدى فرنسا لتمويل خطة إصلاح التعليم. هذا بعد عدة قروض لدى مانحين متعددين، وكذا بعد مرور ثلاث سنوات على استهلاكه آخر خط للوقاية والسيولة، نجح المغرب العام الماضي، في إقناع صندوق النقد الدولي بإدراجه ضمن قائمة الدول القليلة المستفيدة من «خط الائتمان المرن». وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق لمدة عامين مع المغرب في ظل خط الائتمان المرن بقيمة تعادل 3,7262 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (نحو 5 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 417% من حصة عضويته). وكان المغرب قد استفاد منذ عام 2012 من أربعة اتفاقات متتالية في ظل خط الوقاية والسيولة، بلغ قيمة كل منها نحو 3 مليار دولار أمريكي.

وجدير بالذكر أن مديونية المغرب الخارجية الإجمالية تبلغ نحو 43.5 مليار دولار، وتمثل ضمنها ديون الخزينة حوالي 56.9 في المائة.

أصل الحكاية المؤلمة

في بداية ثمانينيات القرن الماضي وجد المغرب نفسه تحت كماشة الديون، عاجز عن سدادها، حيث قفزت ديونه الخارجية من 12.9% من إجمالي الناتج الداخلي في 1974 إلى 43.8% في عام 1982، وامتصت خدمة تلك الديون ٪36 من عائداته التصديرية، كما اتسع عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري بشكل غير مسبوق ، فاعتبر صندوق النقد الدولي الذي كان المغرب من زبائنه الأوفياء هذه النسب مثيرة للقلق، وهو ما اضطره إلى إعادة جدولة ديونه الخارجية، لقاء تطبيق سياسة هيكلية، شرعت الباب أمام خوصصة المؤسسات المربحة والتقشف في الميزانيات الاجتماعية، وتخفيض الإنفاق على المرافق الاجتماعية.

يأتي البنك العالمي على رأس مُقرضي البلد بحوالي 77.6 مليار درهم، ويمول حاليا أزيد من 23 مشروعا بالمغرب، ويليه البنك الإفريقي للتنمية بحوالي 44 مليار درهم. مما يمنحهما الأولوية في إملاء ومتابعة تنفيذ سياساتهما النيوليبرالية، بما يخدم مصالح الدائنين الخواص في الأسواق المالية العالمية والمؤسسات المالية الدولية والدول الإمبريالية والشركات متعددة الجنسيات والرأسمال الكبير، إلى جانب صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الأوروبي للاستثمار، والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الألماني وغيرها، إضافة إلى القروض الثنائية.

وعوض إعادة النظر في سياستها الاقتصادية تلك التي أوصلت البلد لحافة الإفلاس، واصلت الدولة الاقتراض من الخارج، ونوعت مصادره، سواء الثنائية (مع دولة أو مؤسسة بنكية أجنبيتين) أو المتعددة الأطراف (الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية...)، والتجأت حتى للاقتراض من مستثمرين داخل البلد (القروض الداخلية)، حيث شكلت الديون الداخلية نسبة كبيرة ضمن إجمالي دينه العام، مبررة ذلك بالرغبة في تحقيق تنمية مزعومة، سترد على البلد موارد تمكنها من أداء ما بذمته وتحقيق تنمية مستدامة.

لكن الواقع أن تلك القروض رهنت التنمية بالبلد، فأصبحت المؤسسات الأجنبية تفرض إملاءاتها، مما مس حتى بأبسط قواعد الديمقراطية، التي تفترض أن تكون المؤسسات الوطنية هي التي تقرر السياسات المتبعة بالبلد، فالعكس هو الحاصل، وللخروج من هذا المأزق عمل النظام بشكل استبدادي على دسترة نمط الاقتصاد الليبرالي والإصلاحات الماكرواقتصادية في دستوره الممنوح لسنة2011. إلى جانب مساهمتها في استنزاف ثروات البلد وتدمير بيئته، وتتحمل الطبقات الشعبية أعباء تلك الديون عبر تخفيض النفقات الاجتماعية، ورهنت حتى حقوق الأجيال اللاحقة، بتدمير الموارد.

الديون المغربية كرة تلج مافتئت تتضخم وترهق اقتصاد البلد

ازدادت الديون العمومية (الخارجية والداخلية) ب 15.4 نقطة مئوية ما بين 2013 و2022، ومثلت المديونية العمومية للمغرب سنة 2021، بالمجمل 93% من الناتج الداخلي الخام بعد أن بلغت 96 بالمائة سنة 2020. وامتصت خدمة الديون العمومية 173 مليار درهم سنويا كمعدل في

التتمة في الصفحة 04

سياسة الاقتراض والتنمية المعاقة المغرب في مصيدة الديون الخارجية

تتمة الصفحة 03

بقلم، سامي علام

السنوات الثلاثة الأخيرة، أي ما يعادل 9 مرات ميزانية الصحة. ولولا تعبئة موارد أخرى كالهبات ومساهمات الشركات والموظفين والمواطنين التي جرى ضخها في صندوق مكافحة جائحة كورونا، لتضخمت المديونية بشكل أكبر مما هي عليه (تبلغ الآن حوالي 1010,0 مليار درهم، منها 244,8 مليار درهم ديون خارجية، حسب قانون مالية 2024).

تتبنى الدولة سياسة استباقية لتدبير المديونية، عبر الحصول على خطوط ائتمان «خط الوقاية والسيولة» لاستعمالها عند الحاجة، كما حصل سنة 2012، ولم يستعمل سوى سنة 2020 حيث جرى استخدامه لمواجهة تداعيات الأزمة الناتجة عن فيروس كورونا. ولم يكد المغرب يخرج من "اللائحة الرمادية"، التي صنفته فيها مجموعة العمل المالي جراء مديونته، حتى هرول مجددا صوب الاقتراض، فأصدر سندات اقتراض دولية بقيمة 2.5 مليار دولار، وحصل لدى صندوق النقد الدولي، الذي يرى فيه قدوة اقتصاديا وماليا، على «خط ائتمان مرن» بـ 5 مليار دولار على مدى سنتين لاستعماله كخط وقائي لمواجهة صدمات محتملة.

الحصول على خط ائتمان يعني في المقام الأول ترقب الأزمة من قبل حكام البلد، حيث لن يكون حينها بمقدورهم أخذ قروض إضافية، فيلجؤون إلى أخذها قبلا مع ما يعنيه ذلك من أداء خدمة الدين سواء تم الاستفادة منه فعليا أم لا. إنها مقامرة الحكام بثروات البلاد ومقدراتها.

أسباب خارجية تغرق البلد في دوامة ديون لا تنتهي

لعبت الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 وجائحة كورونا ومختلف الأوضاع غير المستقرة دوليا كالحرب الروسية الأوكرانية، دورا في تعميق مديونية البلد، إذ اتجهت أسعار المواد الأولية والتي تصدرها بلدان الجنوب في الأسوق الدولية منحى الانخفاض، كما انخفضت كمية المنتجات الفلاحية المغربية المتجهة نحو التصدير بفعل تواتر سنوات الجفاف وعدم احترامها لمعايير السلامة والصحة الأوربية، ونفس الأمر حصل مع مداخيل السياحة وتحويلات العمال المهاجرين بالخارج، فيما نفقات المواد المستوردة خاصة الطاقية منها وكذا الفلاحية في ارتفاع، كما ارتفعت نفقات المساحيق الاجتماعية الملتجأ إليها لمحاربة الآثار الاجتماعية للسياسات المتبعة المفروضة بفعل آلية الديون.

ترتبط قيمة الديون بالعملة الصعبة وتقلباتها في السوق العالمية الرأسمالية (الدولار والأورو)، ما يجعل أي زيادة في قيمة تلك العملات، أو أي خفض لقيمة الدرهم مقابلها، تعني مباشرة أعباء إضافية على كاهل فقراء البلد، إذ ترتفع الديون الخارجية بشكل مباشر لقاء فرق العملة دون حتى أخذ ديون جديدة. كما يؤدي تخوف المانحين من عدم قدرة البلد على سداد ما بذمته إلى ارتفاع رسوم المخاطر والتأمين على الدين، مما يجعل البلد مرهون بدفع رسوم وعمولات أكبر للحصول على قرض. ويكرس ارتفاع أسعار الفائدة ذات الأمر.

مخاطر العجز عن سداد الديون الخارجية

تكمن خصوصية الدين الخارجي في ضرورة توفر البلد المدين على رصيد كاف من العملة الصعبة لسداد أقساطه، ورصيد المغرب من هذه العملة حوالي 361 مليار درهم (ما يعادل 35.3 مليار دولار)، وتعد مداخيل الصادرات الفلاحية والمواد المعدنية الخام وتحويلات المغتربين وإيرادات السياحة مصدرها إلى جانب القروض، إنها مصادر محدودة ومتقلبة حسب الظروف.

لذلك يشدد البنك المركزي على أنه لا يجب أن تذهب القروض لتمويل نفقات التسيير، بل يفترض أن توجه للاستثمارات الجيدة، التي تتيح خلق الثروة وتسهل على الدولة سداد الديون، من أجل عدم نقل أعبائها إلى الأجيال المقبل، لكن مصادر العملة لا تكفي فيسدد الدين بالدين.

ينصح صندوق النقد الدولي الدولة المغربية على توسيع القاعدة الضريبية وزيادتها تصاعديا، والمزيد من ترشيد النفقات العامة وإنهاء الطابع العمومي للخدمات والمؤسسات العمومية بتمليكها الرأسمال المحلي والأجنبي، وتوجيه الإنتاج نحو مزيد من التصدير. أي مزيدا من الهجوم على الفئات الشعبية المفقرة أصلا، إن هذه السياسة تدفع بالبلد إلى إعلان إفلاسه إن استمر الحال عما هو عليه.

تستدين الدولة لسد عجز الميزانية، لكنها سرعان ما تجد تلك الديون وفوائدها تأكل إيرادات الدولة في الأعوام اللاحقة، ما يُسبِّب عجزا، فتضطر الدولة إلى الاستدانة مرة أخرى لسد العجز وتسديد جزءا من أصل الدين والفوائد التي حل أجل تسديدها، وهكذا تستدين الدولة من جديد، دون أن تستطيع الخروج من تلك الحلقة المفرغة، فتضطر في النهاية إلى بيع أصولها لسداد الديون المستحقة ورغم ذلك تعجز عن الوفاء بما في ذمتها.

وجد الشعب المغربي نفسه في دوامة جهنمية لن تنتهي: أخذ القروض باسمه من قبل النظام الاستبدادي ولم يخصص للتنمية (وأية تنمية؟؟؟؟) منها غير جزء يسير جدا، فأرغم سنويا على أداء قسط منها وخدماتها أضعافا مضاعفة، وهو ما يتجاوزها إيرادات اقتصاد البلد المستنزف بفعل الاستعمار الفرنسي والاسباني سابقا وبفعل التبعية للدول الامبريالية حاليا، بشتى الوسائل بما فيها الاقتراض. اضطرت الحكومات المتعاقبة للاستدانة من جديد لتأدية الالتزامات، فارتفعت قيمة القرض من جديد مما جعلها تعيق تحقيق التنمية المزعومة التي كانت مبررا لأخذها، فترثها الأجيال الحالية للأجيال اللاحقة، فتكبر كرة الثلج كلما تدحرجت، فالديون التي حان موعد سدادها تستدعي الاستدانة من جديد، فأداؤها يتم بالاقتراض.

الحصيلة الكارثية للسياسات المستندة إلى الاقتراض

إذا كانت سياسة الاقتراض قد مكنت أقلية ضئيلة من الحاكمين ومن يحوم في محيطهم من كبار المستثمرين مغاربة وأجانب من الاغتناء الفاحش والاستحواذ على ثروات البلد البحرية والبرية السطحية منها والجوفية، فأصبحوا بفضلها يتنافسون على احتلال المراتب في تصنيف أثرياء العالم، فإنها لم تخلف غير حصيلة كارثية على عامة الشعب المقهور، فحدة التخلف تعمقت وتراجع تصنيف البلد وفقا لمؤشرات التنمية البشرية (مستوى التعليم و الصحة والدخل الفردي) فتفوقت عليه أحيانا بلدان تعيش حروب واللاستقرار.

تردت المرافق الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات وتدنت خدماتها الاجتماعية، واهترأت البنية التحتية كالطرق وشبكات الماء والكهرباء والواد الحار بشكل ملحوظ، كما ارتفعت مديونية الأسر، وازدادت وثيرة الهجرة السرية وسط الشباب خاصة من دوي الشهادات هروبا من جحيم البطالة التي أخذت طابعا جماهيريا، واكتوت الجماهير الشعبية بنار غلاء الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة.

زادت هذه السياسة من حدة التبعية للبلدان الإمبريالية فتعمق فقدان المغرب لسيادته السياسية والاقتصادية والمالية والغذائية والبيئية والثقافية، فأصبح مرتهنا بالخارج في أبسط الأمور.

لا بديل عن النضال لفرض سياسة بديلة لإنقاذ ثروات البلد وبيئته

لن يخلص البلد من الكارثة المحدقة غير هبة شعبية وتعبئة واسعة تضع مسألة الاقتراض محط سؤال وترغم نظام الاستبداد الذي أغرق البلد في الديون على تقديم كشوفات حساب لإلغائها، واستعادة سيادتنا المفتقدة مما يسمح بإتباع سياسة اقتصادية واجتماعية بديلة رحيمة بالبيئة وفي صالح الأغلبية المفقرة. وهذا النضال لن يقوده غير طليعة واعية لأهدافها من أجل بناء مجتمع لن يستفيد من ثرواته غير خالقيها.

حراك التعليم: قمع نساء التعليم بالتوقيف ومكانتهن في الحراك
في مقابلة مع الرفيقة حسناء لكحل

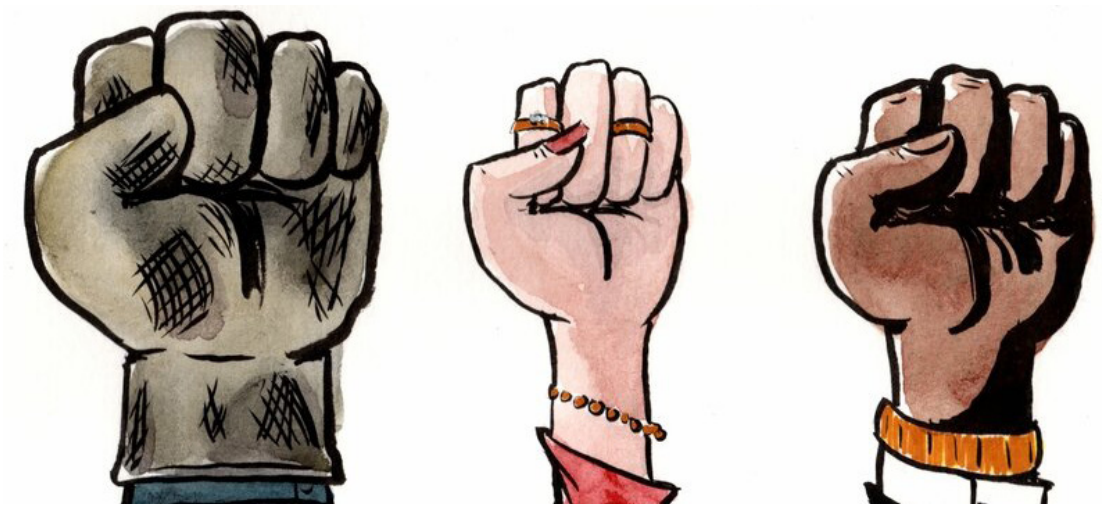

من هي الأستاذة حسناء لكحل؟

في البداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لجريدة المناضل-ة على جهودها في مواكبة الحراك التعليمي منذ بدايته، ومواكبة قضايا الشغيلة وعموم الكادحين بالمغرب. كما أشكر دعوتها لي من أجل إجراء هذا الحوار. وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة أحيي كافة النساء وخصوصا نساء الشغيلة التعليمية على صمودهن ونضاليتهن كما أحيي أمهات التلاميذ والتلميذات على دعمهن ودفاعهن عن المدرسة العمومية.

حسناء الكحل أستاذة مادة الفلسفة. مناضلة نقابية وحقوقية تعرضت للتوقيف عن العمل بسبب حراك شغيلة التعليم ضد مخططات تفكيك الوظيفة العمومية والخوصصة وأساسا ضد النظام الأساسي الجديد.

أنت واحدة من المدرسات والمدرسين الذين جرى توقيفهم/هن تعسفا لوقف إضرابات شغيلة التعليم. ما عدد المدرسات الموقوفات ضمن العدد الإجمالي للموقوفين، وكيف كان تأثير ذلك على الشغيلة بشكل عام وعلى المدرسات بشكل خاص؟

لا توجد إحصاءات دقيقة حول عدد الأستاذات الموقوفات حيث بلغ عدد الموقوفين والموقوفات. إجمالا أزيد من (540) أستاذا وأستاذة في المرحلة الأولى، وتشكل الأستاذات نسبة مهمة منهم تجاوزت الثلث، بل نجد أنهن يشكلن نصف عدد الموقوفين في بعض المديريات الإقليمية. ويبدو أن حجم التوقيفات كان كبيرا مقارنة مع حجم النضالات التي خاضتها الشغيلة التعليمية. إن هذه التوقيفات في حق نساء ورجال التعليم هي بمثابة ضريبة للنضال تؤديها الشغيلة من أجل تحقيق المطالب العادلة والمشروعة من أجل تعليم ديمقراطي شعبي يلبي الحاجيات الأساسية للجماهير الشعبية، ويضمن شروط عمل كريمة تليق بالشغيلة التعليمية، ومن جهة ثانية فالتوقيف هو إجراء قمعي للتخويف والترهيب لا يعكس رغبة المسؤولين في الحوار والاستجابة لمطالب الحراك. فحجم هذه العقوبات الإدارية في حق نساء التعليم كان مقصودا بالنظر لحجم المشاركة النوعية للأستاذات في الحراك التعليمي الأخير وتصدرهن للمظاهرات وتحملهن المسؤولية في التعبئة... بل شكلت النساء في بعض المظاهرات الاحتجاجية نسبة النصف أو أكثر من حجم المشاركين.

كيف كان تأثير هذا القمع الإداري (التوقيف) عليك وعلى أسرتك؟

إن التوقيف عن العمل المؤقت هو عقاب تعسفي ضد حق الإضراب المكفول في القوانين المحلية والدولية. يخلق إجراء التوقيف عن العمل لدى الأساتذة والأستاذات الموقوفين-ات إحساسا بعدم الأمان والاستقرار المهنيين. لأن الوظيفة العمومية في المغرب تضمن على الأقل حداً أدنى من الكرامة. أما داخل الأسرة فالكل يتساءل، خاصة الأبناء، عن مصير الأم، عندما تكون العقوبات أو المجالس التأديبية في انتظارها؟ وهو ما يؤثر سلبا على نفسيتهم وحتى على أقربائهم.

وعموما فإن هذه التوقيفات التعسفية ينتج عنها عدم الاستقرار النفسي والمادي للموقوف ولعائلته بحيث يبقى مصيره مجهولا، خاصة بسبب الالتزامات العائلية المادية. كما خلق هذا الإجراء العقابي نوعا من الارتباك خاصة في العلاقة مع المتعلمين.

إن غاية الوزارة من توقيف الشغيلة هو التأثير على جيش الشغيلة الآخرين من أجل وقف الإضراب ودفعهم-هن للتراجع. وبحكم تجربتي المتواضعة في العمل النقابي واطلاعي على بعض التجارب النضالية السابقة في المغرب سواء في قطاع التعليم أو غيره من القطاعات، خَبِرتُ ممارسات الوزارة خاصة من خلال تعاملها الأخير مع احتجاجات الأساتذة المفروض عليهم التقاعد، إذ كان من المتوقع أن تتعامل الوزارة بإجراءات عقابية في حق الشغيلة ضد حراك دام لأكثر من ثلاثة أشهر، والمتمثلة في الإجراء العقابي.

في آخر المطاف يشكل إجراء التوقيف عن العمل بالنسبة لي وباقي الموقوفين-ات وسام شرف بغض النظر عن تبعاته والأهداف التي سطرت له (محاولة إذلال الحراك، المس بحق الإضراب المكفول دستوريا، كيُّ الفرحة...). لكن يجب ألاّ ننسى الهدف الأساسي الذي فجر الأوضاع ونركز النقاش والعمل في موضوع التوقيفات؛ لأن الأهم هو تحويل هذه الإجراءات التعسفية إلى معركة. معركة من أجل العودة للأقسام واسترداد حقوق وكرامة رجال التعليم ونسائه. وعليه فواجبنا هو النضال من أجل سحب هذه التوقيفات؛ لأن الإضراب حق مشروع (الفصل 29 من دستور 2011)، فلم نُضرِب لأننا نهوى الإضراب، بل لأننا نرفض النظام الأساسي الجديد المجحف والذي يشمل تراجعات خطيرة على مستوى حقوق شغيلة التعليم، فهناك إجماع على أن الإضراب والخروج للاحتجاج في الشارع كان ضد الإجهاز على الوظيفة العمومية والسعي لتفكيكها، ومن أجل المدرسة العمومية بشكل عام نتيجة الانخراط في مسلسل الخوصصة، ورغبة الرأسمال في تحويل القطاعات الاجتماعية إلى قطاعات مربحة.

إن احتجاج الشغيلة التعليمية كان رد فعل على الإحساس بالظلم والقهر الذي طالهم من خلال النظام الأساسي الجديد. وخروجنا اليوم للإعتصام كموقوفات وموقوفين أمام الأكاديميات وأمام الوزارة هو نضال ضد التعسف الذي تعرضنا له.

كيف كان انخراط الموقوفات في الخطوات النضالية التي يخوضها الموقوفون؟ وما هي الصعوبات التي تعترضهن للمشاركة فيها، أو حالت دون ذلك؟

لاحظ الجميع المشاركة الكبيرة لنساء التعليم في الاحتجاجات الأخيرة ضد النظام الأساسي، وهو ما تظهره نسب المشاركة في الإضرابات وحجم المظاهرات غير المسبوق، بل عرفت المظاهرات مشاركة متضامنين من خارج القطاع، كالعمال والموظفين وآباء وأمهات وأولياء أمور التلاميذ.

تفسَّر نسبة المشاركة النسائية الكبيرة بأن نسبة النساء المشتغلات بالتعليم تجاوزت 45% من مجموع الموظفين بالقطاع، ومن جهة ثانية لإحساسهن المضاعف بالقهر. فرغم ضعف

التتمة في الصفحة 06

حراك التعليم: قمع نساء التعليم بالتوقيف ومكانتهن في الحراك
في مقابلة مع الرفيقة حسناء لكحل

تتمة الصفحة 05

انخراطهن في النقابات، فإن النساء أظهرن «علو كعبهن» من خلال مشاركتهن الكبيرة في التصويت والاجتماعات والنقاش والتعبئة بضرورة النضال والمشاركة في الحراك. فقد كان لهن دور كبير في احتجاجات الأساتذة والأستاذات. كما شكل صمود الأستاذات وعدم التحاقهن بالأقسام في المراحل الأخيرة من الإضراب تحديا للأساتذة الذكور، إذ كان هناك نوع من التنافسية المستفزة للعقلية الذكورية، فنادرا ما تجد أستاذة متخلفة عن الإضراب طيلة المدة التي قضاها الحراك، بل تجد في بعض المؤسسات تخلف أساتذة دون أن تجد منهم أستاذة واحدة.

صمدت الأستاذات حتى آخر المعركة، فكُنّ آخر من عاد للأقسام. وقد شكل خروجهنّ للاحتجاج برفقة زملائهن الذكور وعدا قطعنه على أنفسهن وكان من الضروري الوفاء بهذا الوعد. كُن أيضا أول من أعلن أنهن تعرضن للإجراءات العقابية وبأن هذه الإجراءات هي وسام شرف، وأعلنّ تحديهنّ للوزارة.

كان هناك إصرار على الضغط على الأستاذات من أجل التراجع وهو ما أظهرته الإجراءات العقابية الأولى في نونبر حيث طالت أستاذتين في مقابل أستاذ واحد.كانت غاية الدولة هي استهداف المرأة العاملة والموظفة وترهيبها لما تشكله من طاقة كبيرة في الاحتجاجات الشعبية التي شهدها البلد خلال السنوات الأخيرة.

ما درجة تمثيل النساء في هيئات التنسيقيات (المنسقين والمجلس الوطني)، وكيف يمكن تفسير نقص الأدوار القيادية للنساء؟

الغريب أن تمثيلية النساء الأستاذات في هياكل التنسيقيات الثلاثة كان ضعيفا ولا يعكس مشاركتهن وانخراطهن الكبير والواسع في نضالات الحراك. بل إنّ بروزهن في بعض محطات الحراك كان يسمح به أحيانا فقط من أجل تأثيث المشهد النضالي وهي إعادة ونسخ لممارسات العمل السياسي والنقابي التي يشهدها بلدنا. إن ما شهدته هياكل التنسيقيات والهيئات القائدة للحراك من سلوكيات من قبيل العقلية الذكورية المترسخة حتى لدى المرأة نفسها، يخفض من تمثيلية الأستاذات يضاف إلى ذلك تدني الوعي بالمطالب الخاصة بالشغيلة النساء.

لوحظت مشاركة نسائية كثيفة في حراك التعليم (سواء في الاضراب أو المسيرات، محلية ووطنية). من قبل لم تكن مشاركة النساء في الحياة النقابية بنفس المستوى. إلى ماذا يُعزى تدفق النساء إلى الحراك؟

إن طبيعة الإكراهات التي تعيشها الأستاذات كثيرة، فضغط العمل والعمل المنزلي وعدم تناسب توقيت العمل (صباح أو مساء) مع الالتزامات الأسرية، خاصة بالنسبة لعلاقتها مع أطفالها (سيادة الخوف وعدم الاطمئنان...)، وضغط ساعات العمل والاكتظاظ، والمقرر الدراسي الذي لا يتوافق مع زمن التعلمات و إكراهات العمل في المناطق النائية، وعدم توفر ظروف عمل مناسبة للنساء تراعي الجنس والنوع (الجندر)... أيضا يشكل النظام الأساسي مساً مباشرا باستقلالية الأساتذة-ات ما يجعلهم - هن تحت رحمة رؤسائهم - هن المباشرين. فقد قرر النظام الأساسي المغضوب عليه، بالإضافة إلى المهام السابقة أعباءً أخرى وساعات عمل إضافية، وصلاحيات جديدة للرؤساء المباشرين، تقوم على تسليط عقوبات وقوانين تجعل الأساتذة والأستاذات تحت سيطرة جديدة. هذه السلطة الجديدة الموكولة للرؤساء تفتح الباب أمام ممارسة أشكال مختلفة من العنف، كالتحرش الجنسي والابتزاز والإقصاء وإضافة مهام جديدة... وهو ما لوحظ في ممارسات متكررة، وتتعرض مربيات التعليم الأولي في أماكن العمل والأستاذات المفروض عليهن التعاقد لأعمال متزايدة من هذا النوع. فالزيادة في صلاحيات الرئيس المباشر التي تضمنها النظام الأساسي ستؤدي حتما إلى الزيادة في ممارسات أشكال الاضطهاد والعنف ضد النساء على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال، تشكل زيادة ساعات العمل وظروف العمل المرهقة في المدارس الثانويات الإعدادية والتأهيلية، زيادةً على معاناة الأستاذات بصفتهن إناثا، فهن معرضات لمخاطر مهنية إضافية والإرهاق النفسي الكبير، والإصابة بأمراض المفاصل والأوردة والأعصاب واعتلال الحبال الصوتية والخلل الهرموني والسرطان... ما يحتم ضرورة إجراء إحصاءات حول هذه الأمراض. كما أن المهام الإضافية في النظام الأساسي الجديد ستشكل ضغطا وعبئا كبيرا على الأستاذات بصفة خاصة؛ لأنها تضاف إلى الأعمال التي تقوم بها أصلا في البيت بصفتها تتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية التربية والتنشئة، ناهيك عن وضعية المرأة في التركيبة الاجتماعية السائدة في بلدنا.

ما تفسير ضعف وجود النساء في النقابات، والضعف الأشد لدورهن في تسييرها وقيادتها؟ ويلاحظ أيضا غياب مطالب خاصة بالنساء، سواء لدى النقابات أو لدى التنسيقيات؟ لماذا هذا الغياب؟

تنتشر ظاهرة عدم انخراط شغيلة التعليم في النقابات بشكل كبير، لكن بوجه خاص في صفوف النساء. بحيث إن تواجد المرأة في الهياكل النقابية جد محتشم؛ بسبب ضعف الوعي النقابي والسياسي والعقلية الذكورية التي تتحكم في العمل السياسي والنقابي والتي تعتبر المرأة رقما يجب أن تستعمله في الإحصائيات وفقط (الكوطا)، وليست ذاتاً فاعلةً تقترح وتناضل إلى جانب الرجل.

اليوم هناك قفزة يشهدها وضع المرأة، بفعل تطور الوضع الاقتصادي وارتفاع نسبة التمدرس وخروجها إلى العمل... إذ أظهرت النساء المدرسات قدرة نضالية ليصبحن ذلك البعبع الذي تجرى حوله «الكَوْلسة» والتواطؤ على إقصائه، وهو ما يخفي عداءً نفسيا يضمر عقدة التفوق الذكوري، ويبرز ذلك بجلاء في الهياكل التنظيمية للنقابات. بل إن المطالب المتعلقة بالنساء تصبح تأثيثا للمشهد النقابي في أغلب الأحيان، ما دامت المعنيات بها مغيبات أو غير فاعلات بالشكل المطلوب من أجل فرض مطالبهن. وهنا يجب التساؤل: هل لدى الأستاذة النقابية الوعي أو القدرة على تشريح ظروف عيشها وموقعها الاجتماعي ورصدها وتحويلها إلى مطالب؟ ثم هل يمكن أن تتجذر في صفوف الشغيلة إذا ما توفر هذا الوعي وتساهم في رفع الوعي النسائي بالمطالب الحقيقية الخاصة بهن إلى جانب المطالب الأخرى؟ إنها الحلقة المفقودة التي يجب علينا كنساء الإجابة عنها.

هل كان للنساء ذوات تجربة نقابية سابقة دور في بناء التنسيقيات؟

طبعا، لقد كان لمجموعة من المناضلات اللواتي يمتلكن تجربة نقابية ويدركن حجم الهجوم على المدرسة والوظيفة العموميتين دور كبير في المساهمة من موقعهن بدعم أي إطار أو فعل هدفه صد هذا الهجوم وكذا الانخراط ضمن التنسيقيات، لكن في المقابل هناك بعض المناضلات النقابيات اللواتي لم يتخذن نفس الموقف بوعي أو غير وعي.

هل طرحت في النقاشات، على امتداد أيام الحراك أمور تخص النساء (المطالب والدور في تسيير الحراك...)؟

نعم، لقد طرحت بعض المطالب التي تخص نساء التعليم على صعيد الجموعات العامة، لكن بشكل محتشم، ودون أن تُضَمَّنَ داخل الملف المطلبي.

التضامن مع الشعب الفلسطيني، وضد التطبيع بالمغرب

بقلم، أحمد أنور

يشهد الحراك التضامني مع فلسطين بالمغرب، المتواصل مند أكتوبر المنصرم، توسعا. شهدت شوارع 40 مدينة مغربية احتجاجات تضامنية مع الشعب الفلسطيني تنديدا بالمقتلة الرهيبة التي ترتكبها اسرائيل في قطاع غزة مند نصف سنة.

تأتي المحطة التضامنية الأخيرة تزامنا مع ذكري يوم الأرض الفلسطيني*، الأرض التي تمثل جوهر الصراع ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني القائم على اجلاء قسري للفلسطينيين من أرضهم إلى بلدان الجوار، وإحلال مستوطنين جيء بهم من بعيد بمبررات دينية رجعية.

يوجد على رأس التنظيميات الداعية للتحرك النضالي الجمعية المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع التي تلف تنظيمات سياسية ونقابية وجمعوية ومناضلين مستقلين. أصبحت هذه الجبهة على رأس النضالات التضامنية مع فلسطين الرافضة لسياسة تطبيع النظام المغربي رسميا مند 2020. وهناك تنسيقيات ومنظمات أخرى بينها الحملة المغربية لمقاطعة إسرائيل (BDS المغرب)، والشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب، والمبادرة المغربية للدعم والنصرة، ومجموعة العمل الوطنية من اجل فلسطين، والهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة، والثانية أكثر نشاطا تابعة لجماعة العدل والاحسان.

جرائم الكيان الصهيوني الاخيرة والتضامن الشعبي

ظل التضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال الاسرائيلي راسخا بالمغرب. وانفجرت نضالات شعبية دعت لها تنظيمات قائمة وأحيانا كاندفاعات من الأسفل، خصوصا في وسط الشبيبة الجامعية والثانويات. كانت القضية الفلسطينية بأبعادها الإقليمية والأممية أحد محاور التعبئة السياسية في الساحات الجامعية، وداخل الجمعيات الثقافية والأندية السينمائية.

شهد هذا الزخم التضامني فتورا بعد اتفاقية أسلو، شتنبر 1993، وتراجع حضور القضية الفلسطينية ببعدها التحرري مع هيمنة خيار التسوية التفاوضية بقيادة يمين منظمة التحرير الفلسطيني، وما نتج عنه من نسف ارث النضال الفلسطيني الجماهيري بشقيه المدني والمقاومة المسلحة. تمخض الاتفاق عن تنصيب سلطة فلسطينية مدبرة لجزء من الضفة الغربية، وقطاع غزة، بمثابة وكيل محلي للاستعمار الصهيوني، ونسخة عن الأنظمة الرجعية الحاكمة إلى نفور الأجيال الصاعدة لما رشح من مظاهر فسادها وقمعها للشعب الفلسطيني نفسه، وتفعيل التنسيق الأمني مع المحتل.

كما تراجع اليسار الفلسطيني بعد اتفاقية اوسلو توازيا مع صعود تنظيمات التوجه الإسلامي وأجنحتها العسكرية، ورفضها لمعاهدة اوسلو وما نتج عنها من سلطة فلسطينية، ورفض الانضمام لعضوية منظمة التحرير الخاضعة لسيطرة قيادة فتح اليمينية. ومواصلتها النضال المدني والمسلح ضد المحتل ما جعلها المهيمن الرئيسي على النضال الفلسطيني الراهن. أثر ذلك بشكل كبير على حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني بمنطقتنا.

ساهم استسلام المعارضة الليبرالية بالمغرب وتشكيلها لحكومة التناوب وتخليها عن مبدأ التضامن مع فلسطين، حيث تراجعت المنظمات النقابية والشبيبية والنسوية والاعلام وشبكة المثقفين، والأطر المتحلقة حول المعارضة الليبرالية عن القضية الفلسطينية التي لها تبعات سياسية في علاقاتها مع النظام السياسي المغربي.

أجل تضرر التضامن مع القضية الفلسطينية بسبب التحولات السالف ذكرها، لكنه بدأ في الانتعاش من جديد على ضوء شدة الجرائم الاسرائيلية المرتكبة خصوصا مع صعود قوة اليمين الفاشي الصهيوني الذي يسعى لنكبة جديدة، وطي نهائي لصفحة التسوية على أساس الدولتين.

فتوقيع اتفاقية تطبيع مع اسرائيل سنة 2020 دون ردة فعل شعبية واسعة دليل على ما لحق التضامن الشعبي مع فلسطين من وهن، مقارنة بسابقة تاريخية حين قرر الملك الراحل في خطاب مباشر منع التضامن مع فلسطين بسبب استقبال ياسر عرفات لجبهة البوليساريو في أشغال المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في العاصمة الجزائرية في أبريل عام 1987. حينها شهدت الساحة الجامعية نضالات كبيرة وتشبتا بالتضامن مع الشعب الفلسطيني بلغت دروتها في تخليد 20 يناير 1988 تضامنا مع الشعب الفلسطيني واجهها النظام بقمع نتج عنه اغتيال طالبين جامعيين بفاس.

طبعا، أعاد استمرار الجرائم الصهيونية للتضامن مع فلسطين دفئا جديدا، لكنه لم يبلغ بعد درجة انغراس كبير. بل ما زال في معظمه نضالا لتنظيمات قائمة أساسا وخصوصا الأحزاب والتنظيمات الدينية التي يمنحها التضامن مع فلسطين فرصة تحريك قاعدتها وكسب أنصار جدد في قضية عزيزة لأبعادها الدينية.

يقتصر جوهر التضامن مع فلسطين ورفض التطبيع على وقفات ومسيرات احتجاجية دون ربطه بشعارات ومطالب ملموسة ومبادرات ضغط ضد سياسة النظام. باستثناء محاولة احتجاج محدود أمام القنصلية الأمريكية، أو بعض الوقفات أمام متاجر كارفور تمنعها قوات القمع بقوة.

رغم ذلك، تبقي حركة التضامن الشعبي مع فلسطين في المغرب من البلدان القليلة التي بقيت صامدة وقابلة للتوسع أكثر. أما في معظم بلدان المنطقة حيت انعدام الحريات الديمقراطية، فيعتبر التضامن مع فلسطيني جريمة، وبسبب القمع العنيف الذي تعرضت له شعوب بلدان عديدة بعد انتفاضات السيرورة الثورية، فالتضامن ممنوع في بلدان محورية كمصر وسوريا والخليج والجزائر ويبقى اليمن حالة متفردة بفعل مميزات سياسية خاصة، ومثله تقريبا حالة الأردن.

لأجل توسيع التضامن الأممي

لا يشكل التضامن مع فلسطين، لحدود الساعة، إزعاجا كبيرا للنظام المغربي، بل يستعمله لجني مكاسب سياسية واقتصادية خارجيا، ما يفرض ضرورة جعله أكثر اتساعا وتجدرا، وبلورة مطالب تربط مناهضة التطبيع بالنضال ضد التبعية للمراكز الامبريالية الداعمة الرئيسية للكيان الصهيوني. وهذا يفرض وجوبا انخراطا واسعا للحركة النقابية، وبناء حاضنات شعبية لحملة التضامن مع فلسطين.

غني عن الذكر الأهمية القصوى لحملات التعريف بجذور القضية الفلسطينية، ولأجل منظور اشتراكي أممي لتحرير فلسطين من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وإعادة بناء حركة تحرر بقيادة يسار ثوري مستند على إرث جاري طمره تحت ثقل صعود قوي لتنظيمات يمينية تنظر لقضية فلسطين كصراع ديني، وهي منظورات بلا أفق مهما علا وهجها.

بغض النظر عما سيؤول إليه العدوان الصهيوني الحالي على غزة، فالأكيد أننا قريبا سنشهد استئنافا جديدا للعدوان الصهيوني العازم على سحق الشعب الفلسطيني. ولكون القضية الفلسطينية قضية تصفية استعمار استيطاني صهيوني غُرس بدعم امبريالي مستمر، ولأن تحرر الشعب الفلسطيني ونيل استقلاله يفرض تظافر النضال الفلسطيني في الداخل وببلدان اللجوء خصوصا بالأردن ولبنان وسوريا، وبناء حركة تضامن نشط لشعوب المنطقة بإدراج تحرير فلسطين في إطار منظور تحرر ديمقراطي لمجمل شعوب المنطقة من السيطرة الاستعمارية، والقطع مع التبعية والتخلف والديكتاتورية في تحالف مع حملات التضامن الأممية التي شهدت قفزة نوعية في البلدان الامبريالية.

*بدأ تخليده بمناسبة ذكرى احتجاجات فلسطينيي الجليل والنقب ضد مصادرة أراضيهم، ما أسفر عن اغتيال 6 فلسطينيين وجرح المئات في 30 مارس 1976.

الذكرى الخمسون لثورة القرنفل في البرتغال(+)

بقلم، برايز فرناندیز

الذكرى الأربعون لثورة 25 أبريل على الأبواب وتشكل فرصة مناسبة لتسليط الضوء على جوانب معينة من «الثورة الأخيرة (حتى الآن) في أوروبا». في ذلك اليوم، أنهت انتفاضة عسكرية ديكتاتورية يمين حكمت البرتغال لمدة 48 عامًا تحت اسم «الدولة الجديدة». أطيح بحكومة مارسيلو كايتانو Marcello Caetano (المنفي إلى البرازيل، حيث توفي عام 1980 دون محاكمة)، وخليفة سالازار Salazar الخالد، من السلطة على أنغام الأغنية الشهيرة « Grandola Vila Morena ». وهكذا بدأت الفترة المعروفة باسم «ثورة القرنفل».

من المفيد وضع الثورة البرتغالية في السياق السياسي العالمي الذي تطورت فيه. كان العالم يشهد فوضى عارمة. زعزعت أزمة 1973 سيرورة التراكم الرأسمالي. وبلغت الثورات الكولونيالية ذروتها في سيرورة المطالبة بالاستقلال، حيث جرت تجربة نماذج أخرى من البناء السياسي والعلاقات بين الدول، دون تجنب المآسي وبالكثير من الأحلام المحبطة. في أوروبا، انعكست الموجة الطويلة من التحريض المناهض للنظام بدءاً من العام 1968 في التشكيك في التطور القائم وفي البحث عن طرق جديدة لفهم وبناء الديمقراطية.

أثرت كل هذه القضايا بشكل حاسم على الأحداث في البرتغال، حتى ولو أنه لا جري حصر التعبير عن التفاوت مركز- محيط في التنمية الاقتصادية وحسب، بل أيضا في الموقف السياسي الأولي. جرى في بلدان وسط أوروبا التشكيك في نموذج ديمقراطي معتمد على تكامل قطاعات واسعة من الطبقات التابعة دون القدرة على تلبية حاجات العمال العديدة والنساء والشباب. كان الرابط بين المقاومات وثيقا في دول الجنوب (اليونان، دولة اسبانيا، البرتغال) من خلال النضال ضد الديكتاتوريات الممثلة لزمرة أقلية عسكرية، ودينية و أصحاب عمل لكنها مهيمنة على مجمل هيكل للدولة.

شهدت البرتغال خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي سيرورة تطور اقتصادي قوية نسبيا وشبيهة بالحالة الاسبانية، رغم أنها أقل تفجرا. بالنسبة لقطاع من البرجوازية، كان من الضروري تسريع الربط الاقتصادي والسياسي بأوروبا؛ سيرورة تأهيل تربط البرتغال بالمنطقة الأوروبية، تتيح تحديث أشكال إدارة السلطة السياسية والبحث عن سبل لدمج الطبقات التابعة دون تغيير هيكل الملكية عبر إتاحة بعض الحريات والمساحات لتنظيم المعارضة. مع ذلك، تشبث قطاع آخر بآليات هيمنة الدولة الطائفية *، وبموقف ثابت يتميز باعتمادها الشديد على الأسواق الاستعمارية والخوف من أن يستوعبها رأس المال الأجنبي.

تناقضات

شهدنا على مستوى أدنى في حياة البلد، بالموازاة مع التنمية الاقتصادية، التعبئة الناشئة لعالم العمل وقطاعات الطلاب. جرى منذ نهاية الستينيات، تشكيل حركة عمالية جديدة من خلال التعبئة، مع تأسيس التكتل النقابي، نواة CGTP-IN (الاتحاد العام للعمال البرتغاليين – التكتل النقابي، النقابة الرئيسة في البلاد اليوم). وفي العام 1973، شارك أكثر من 100 ألف عامل في الإضرابات. وتضاعفت كل من الاحتلالات الجامعية ونضالات الطلاب في التعليم الثانوي. خلال سنوات مقاومة الدكتاتورية، كان الحزب الشيوعي البرتغالي هو المنظمة المهيمنة على مستوى الانغراس الشعبي، ورغم الصعود التدريجي ليسار راديكالي قدم موضوعات ووجهات نظر جديدة، دون أن يصل إلى قوة الحزب الشيوعي البرتغالي، فإنه أظهر قدرة على الحوار والانغراس في الحركات العمالية والطلابية.

لا يمكننا أن نتجاهل أيضًا أن مجمل الحياة الاجتماعية في البرتغال تميزت بنزاع مسلح شديد كان هدفه الحفاظ على المستعمرات الأفريقية (أنغولا وموزمبيق وغينيا والرأس الأخضر وساو تومي وبرينسيب)، وهو النزاع الذي تورط فيه 10% من السكان النشطين. حرب كان ضحاياها الطبقات الشعبية والدول المستعمرة، لكنها قوضت أيضًا الدور المهيمن للزمرة الحاكمة. لأن هذه الأخيرة أصرت على حل النزاع الاستعماري بالوسائل العسكرية، التي فاقت قدرات وموارد بلد مثل البرتغال وشكلت خيارا خارج الزمن في سياق كان فيه إنهاء الاستعمار سيرورة لا رجعة فيها على المستوى الدولي.

خلق هذا التوازن الهش بين القوى الاجتماعية المتعارضة إحساسًا بـ «نهاية العصر» في المجتمع البرتغالي. أصبحت الطبقة المهيمنة منذ بداية السبعينيات، عاجزة على الحكم كما كانت تفعل حتى ذلك الحين، وفي الوقت نفسه، لم تعد الطبقات الخاضعة تقبل أن تُحكم بنفس الطريقة. فتح تراكم التناقضات الداخلية الطريق أمام أزمة نظام لم تكن تحتاج إلا إلى شرارة الانفجار وتمهد الطريق لتدخل الجماهير الشعبية الفعال في السياسة الوطنية.

التنظيم الذاتي

في 25 أبريل من العام 1974، شرع قطاع كبير من الجيش البرتغالي في الإطاحة بالحكومة الدكتاتورية لمارسيلو كايتانو. فتح هؤلاء الضباط، المنظمون في MFA (حركة القوات المسلحة)، أزمة في جهاز الدولة لكنهم أطلقوا كل الطاقة والرغبة في الحرية الكامنة في الشعب البرتغالي. أصبح الوضع معقدًا من خلال فتح ما سمي بـ "العملية الثورية الجارية" حيث تصارعت الطبقات والتيارات السياسية والمفاهيم المختلفة للمجتمع لتحويل مشروعها الخاص إلى مشروع للمجتمع أجمع.

امتدت هذه البلبلة وهذه المصالح المتعارضة إلى حركة القوات المسلحة، المنقسمة بين قطاعات تنادي بالاستمرارية وهي مرتبطة بالجنرال سبينولا Spinola (أول رئيس للحكومة بعد سقوط النظام) وآخرين، أكثر ارتباطًا بالحركات الشعبية واليسار، الساعين إلى تنظيم انتقال إلى الاشتراكية–مثل الشهير Otelo Saraiva de Carvalho . على الرغم من أهمية حركة القوات المسلحة، فدورها كان مشروطًا بعلاقتها بالجماهير الثورية، ولكن أيضًا بضغوط البرجوازية. ولإعطاء مثال مهم، فإن 400 فقط من أصل 4000 ضابط في الجيش البرتغالي في ذلك الوقت، كانوا ينتمون بشكل عضوي إلى حركة القوات المسلحة. كانت المؤسسة العسكرية هي الطليعة التي بدأت الثورة البرتغالية، ولكنها استجابت دون أدنى شك لحركة تغيير أكثر عمقا كانت تجتاح كافة المجتمع.

إن العنصر الأكثر إثارة الذي انطلق يوم 25 أبريل هو بلا شك عملية التنظيم الذاتي الشعبي اللاحقة، والتي رواها بشكل رائع راكيل فاريلا Ra-quel Varela في كتابه «تاريخ الشعب في الثورة البرتغالية». ظهرت اللجان العمالية ونظمت نفسها بشكل مستقل، شملت مختلف القطاعات الإنتاجية وشكلت نفسها في فضاء وحدوي يجمع العمال بغض النظر عن مختلف الاتجاهات السياسية وقامت بتجارب الإدارة الذاتية ضد الملكية الخاصة. جرى تأميم البنوك من قبل العمال أنفسهم، ولم يكن أمام الحكومة من خيار سوى معاقبة هذا الإجراء. لم يكن الجنود في مأمن من عملية التعزيز الجماعي هذه وشكلوا هيئاتهم الخاصة ، وهي (SUV) Soldats unis vaincront ، وتصدروا بالزي الرسمي العديد من المظاهرات الشعبية.

وهكذا قدمت الطبقات الدنيا مشروعها البديل للبلاد كحركة حقيقية. في حين اتهمت الطبقة الحاكمة الحركة الشعبية بزرع الفوضى الاقتصادية (ذهبت صحيفة التايمز إلى حد القول بأن الرأسمالية ماتت إلى الأبد في البرتغال) بعناوين ساخرة مثل «البرتغال لا تنتج سوى البرتغاليين». وهو الأمر الذي رد عليه الشارع بجدية بأن «أعظم ثروة للشعب هي سكانه».

لا شك أن تلك الأيام كانت أيام سعادة شعبية. فقد كتب أنذاك الكاتب غابرييل غارسيا ماركيز، الذي توفي مؤخراً، أن في لشبونة «الجميع يتحدثون ولا أحد ينام. هناك اجتماعات حتى وقت متأخر من الليل والمكاتب مضاءة حتى

التتمة ص 09

تتمة ص 08: الذكرى الخمسون لثورة القرنفل في البرتغال(+)

بقلم، برايز فرناندیز

الفجر. إذا حققت هذه الثورة آي شيء، فستكون زيادة فاتورة الكهرباء

التطبيع

حققت الثورة بالتأكيد أكثر من ذلك بكثير (حقوق اجتماعية وحريات ديمقراطية وتعزيز قطاع عام يضمن حد أدنى في أجور العمال)، ولكنها بلا شك كانت أقل مما ادعت تحقيقه. قاد الحزب الاشتراكي عملية إعادة بناء الاستقرار الرأسمالي، في حين فشل الحزب الشيوعي، دون إضفاء الشرعية على النظام اللاحق، في اتخاذ أي خيار واضح لصالح أشكال السلطة التي تقودها القطاعات الشعبية. وفي عام 1975، وصف في جريدته» Avante في عام 1975 بـ «الأوهام المثالية» كل ما «يقود قطاعات معينة إلى أن ترى في أشكال التنظيم الشعبي أجهزة سلطة الدولة في المستقبل.

قدم أقصى اليسار والقطاعات الأكثر تجذرا في الحركة الشعبية عرضًا أخيرًا للقوة بترشيح أوتلو ساريفا دي كارفالهو Otelo Saraiva de Carvalho في الانتخابات الرئاسية عام 1976، حيث حصل على 16% من الأصوات. لكنهم فشلوا في إضفاء الطابع المؤسسي على أجنة السلطة الشعبية التي انبثقت من أسفل. انتزعت الثورة البرتغالية تحسينات هامة للطبقات الشعبية، دون أن تتمكن من وضع حد لهيمنة المصرفيين وأرباب العمل. في كتابه الأخير « البرجوازيون Os burgueses »، رسم فرانسيسكو لوتشا Francisco Louça صورة تاريخية لأغنى العائلات في البرتغال اليوم: لا تزال هذه العائلات كما كانت قبل الثورة. لكن ليس كل شيء يدعو إلى التشاؤم. فثِقل ذكرى 25 أبريل وثورة القرنفل الرمزي، هائل. يكفي التجول في لشبونة لرؤية مدى تجذر هذا الحدث في الوعي الوطني من خلال الملصقات التذكارية في المحلات التجارية الصغيرة والعديد من الإشادات المؤسسية وحضور شهر أبريل في كل المشهد السياسي. إن النساء والطلاب والعمال الذين يناضلون ضد الترويكا والتقشف في البرتغال وأوروبا اليوم لديهم ما يحتفلون به في 25 أبريل، ليس حنينًا إلى الماضي، ولكن للتطلع إلى المستقبل.

(+) المقال الأصلي بعنوان « الذكرى الأربعون من ثورة القرنفل في البرتغال «.

- المفهوم يحمل معنى الدفاع عن مصلحة طائفية ضيقة.

المصدر:

http://blogs.publico.es/dominiopublico/9780/hacia-el-40-aniversario-del-25-abril-tiempos-de-claveles-y-fraternidad/?fb_action_ids=618264694932061&fb_action_types=og.likes

الترجمة إلى الفرنسية : أتولفو ريرا،
ترجمة جريدة المناضل-ة

إلى أمام نحو المؤتمر العالمي للأممية الرابعة

بقلم، انطوان لاراش*

اجتمعت اللجنة العالمية متم شهر فبراير 2024، لمناقشة مختلف نصوص تحضير المؤتمر الثامن عشر. يفتتح هذا فترة نقاشات في العالم برمته، من أجل التفكير في الوضع العالمي وإيجاد سبل إجابات للطبقة العاملة.

كانت اللجنة العالمية مسرورة بدمج كملاحظين دائمين منظمة الحركة الاجتماعية الاوكرانية (Sotsialnyi Rukh)وريزيستانسيا Resistencia من البرازيل. ثم جرت مناقشة نصوص عديدة: مشروع البيان الاشتراكي البيئي، والوثيقة حول الوضع العالمي، ونصا حول تدخلنا في الحركات الاجتماعية ومقررا حول دور الأممية الرابعة ومهامها. وقد سبق استعراضها مؤخرا على أعمدتنا (الصيغة العربية بالرابط https://www.almounadila.info/archives/12248 .

وستُنشر سريعا بصيغة الكترونية للشروع في النقاشات.

التعديلات المدخلة على هذه النصوص منذ اجتماع اللجنة العالمية الأخير متنوعة. فيما يخص البيان، تم اعتماد تدقيقات، لا سيما بشأن تمفصل النضال ضد الانتاجوية وضرورة تلبية الحاجات الاجتماعية للبلدان التابعة، وحول النضالات المناوئة للعنصرية وحول دور التسيير الذاتي.

نصوص محينة ومعدلة

الوثيقة الخاصة بالوضع العالمي جرى تحيينها، من السنة الماضية، وظهرت عناصر جديدة هامة. أولها تكاثر أوضاع الحرب أو توترات حادة جدا، في سورية واليمن والسودان والكونغو وميانمار وأمريكا الجنوبية، وطبعا في أوكرانيا وفي فلسطين. نشهد تسارعا لمظاهر حربية للتنافس بين القوى الكبرى. يرتبط العنصر الثاني المدمج بإعادة تسجيل ملموس للهجمات والصراعات بين الامبرياليات في البلدان المسيطر عليها، في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بوجه خاص ومحاولات رد الفعل من قبل الشعوب. أما العنصر الثالث فهو الهجوم الإسرائيلي على فلسطين وحركة التضامن العالمي التي تنمو، والمنظورات التي يمكن أن نقدمها فيما يخص بناء تعبئات وحلول للمنطقة.

وواصلنا النقاش حول الحركات الاجتماعية، وجرى تدقيق النص حول مسألة الاستراتيجية، والعلاقة بالمؤسسات ومسألة السلطة. وأخير تم تعديل النص حول مهام الأممية، لاسيما حول المهام الملموسة لبناء الأممية، والعلاقة بين تكتيك بناء أحزاب قادرة على السير قدما بالنضالات الطبقية، بنحو انتقالي قياسا بمنظور بناء منظمات ثورية جماهيرية.

نقاشات في إطار رأسمالية مأزومة

تجري نقاشات المؤتمر بجلاء في سياق متحرك، بين الحروب وصعود أقصى اليمين ببلدان عديدة، والإمكانات المنتظمة لتعبئات جماهيرية. تتخذ هذه الأخيرة بنحو متزايد بعدا سياسيا محتجا على السلطة القائمة، بسبب أزمة الرأسمالية العميقة، سواء على صعيد اقتصادي أو بيئي، حيث تغذي هذه الأزمة متعددة الأبعاد الأزمة الاجتماعية والأخلاقية والديمقراطية والسياسية للنظام.

ربما ستغير مرة أخرى نتيجة الانتخابات الأمريكية، ومجريات الصراعات الطبقية في الأرجنتين، وتطور الحروب في أوكرانيا وفلسطين، وتأثير أزمة الصين الاقتصادية، وتطور النزاعات في أفريقيا، لاسيما ضد الوجود الامبريالي الفرنسي، منظوراتنا في الأشهر المقبلة.

بجميع الأحوال أن أوان الاستفادة من مؤتمرنا: سيكون لحظة لا تعوض بعد الجائحة وفي عالم متقلب، من أجل تعميق معارفنا لوضع مختلف البلدان، وتناقضات النظام، والدروس التي يمكن أن نستخلصها للنضالات ولمشروعنا الثوري. سينعقد المؤتمر في فبراير 2025. وفي أفق ذلك ستنظم اجتماعات عامة ونقاشات مكتوبة وأخرى شفوية، من أجل الإلمام بعناصر النقاش.

هذا كله ونحن نتذكر رفيقنا ستالين بيريز بورخيص، المناضل الفنزويلي المتوفي في أثناء انعقاد اجتماع اللجنة العالمية. كان ستالين قائدا نقابيا تاريخيا ومناضلا قيدوما من أجل الاشتراكية، وقائدا للرابطة الاشتراكية التشافيزية الموحدة، لوتشاس، المجموعة الملاحظة الدائمة في الأممية الرابعة - وقائد اتحاد العمال الاشتراكيين البوليفاريين.

*انتوان لاراش Antoine Larrache، محرر بمجلة انبركور وعضو اللجنة العالمية للأممية الرابعة.

السودان: من الثورة إلى الحرب؛ مقابلة مع مُزن النيل

في السودان، ها قد انصرم زهاء العام و المواجهة مستمرة بين قوات الدعم السريع وقوات الجيش النظامي . في أبريل العام 2023، اقتحمت القوات الأولى الخرطوم، العاصمة، مخلفة نهبا و اغتصابات وقتلى بين السكان، بينما ردت الثانية بقصف عنيف. وحسب منظمة الأمم المتحدة، قُتل 12 ألف شخص، وجرى ترحيل 7 مليون ونصف مليون شخص داخل البلد وخارجه –وهي حصيلة لا شك أنها أدنى من الواقع. هذا رغم أن الانتفاضات الشعبية التي أفضت إلى تنحية عمر البشير، الحاكم طيلة 30 سنة، كانت حبلى بآمال في العامين 2018 و 2019. لماذا حلت الحرب مكان الثورة؟ ماذا تبقى من الثورة اليوم؟ في هذه المقابلة التي نشرت في Red Pepper، تعود الباحثة والمناضلة السودانية مزن النيل إلى تناول السنوات الخمس التي مضت منذ بداية الثورة السودانية.

ماذا يجري اليوم في السودان؟

تجري حرب في مدن عديدة بالسودان، تتواجه فيها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وهي مجموعة عسكرية شبه حكومية تشكلت في العام 2013 بأمر من الرئيس آنذاك، عمر البشير الذي كان في السلطة من 1989 إلى 2019. اليوم، العاصمة الخرطوم، وكذا نيلة وبلدات أخرى هي مدن شبحية، مناطق حرب. قُتل مدنيون بسبب غارات شنتها قوات الدعم السريع، بضربات جوية اعتباطية لمناطق سكنية، أو يموتون بسبب نقص الرعاية الطبية والأدوية. ومات آخرون جوعا وعطشا في بيوتهم لأن الخسائر الناجمة عن الحرب قطعت التزود بالماء- نقط ماء احتلتها قوات الدعم السريع . وكل معسكر يدعي أن النصر قريب، لكن في الميدان يظل العنف ساحقا. مناطق عديدة بالبلد سبق أن شهدت الحرب. وفيما كان يُرتقب مند عقود أن يصل النزاع العاصمة، فقط في السنوات الأخيرة شهدنا، بقدر تطور السلطة السياسية لقوات الدعم السريع، الأمارات الأولى لحرب تشمل مختلف الميلشيات الحكومية. في مقابلة في العام 2014، عبر قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان داغالو، المعروف بحمدتي، بجلاء عن طموحاته بقول:»نحن الحكومة ويمكن للحكومة [الرسمية] أن تتحاور معنا عندما يكون لديها هي نفسها جيش».

في 2018-2019 وضعت انتفاضات شعبية حدا لثلاثين سنة من ديكتاتورية عمر البشير، بأي قدر نجحت تلك الانتفاضات؟ هل كانت ثمة أمارات عن إمكان اندلاع صراع فيما بعد؟

الانتفاضة في العامين 2018 و 2019 ضد البشير ليست هي الأولى. لمَّا دخلت قوات الدعم السريع الخرطوم أول مرة في العام 2013، كان ذلك لإنهاء الاحتجاجات ضد النظام. قُتل مئات الأشخاص آنذاك. بيد أن انتفاضة العامين -2018 2019 كانت مثمرة أكثر لأسباب عدة. أولا كانت الظرفية الاقتصادية كارثية. فقد تعمم الفقر، وكان للطبقة الوسطى سيطرة على القليل من الموارد المتاحة. في هذا السياق تأسس كيان سياسي جديد، جمعية المهنيين السودانيين. واستولت على الشعور العام المعارض وأبانت عن مقدرة العمل كحامل تغيير. وأخيرا سهّل استعمال أشكال غير ممركزة من التنظيم، مثل لجان الأحياء، عملا سياسيا مباشرا من جانب العديد من المجموعات التي ظلت حتئذ خارج النضال.

كانت المظاهرات السلمية في الأشهر الأربعة الأولى كاشفة للسلطة التي للشعب المتحرك، حيث أجبرت إطاحة البشير من قبل جنرالاته بواسطة انقلاب. ثم نقلت السلطة إلى «مجلس عسكري انتقالي»، لكن هذا المجلس لم يلب مطالب الشعب فنُظمت اعتصامات مطالبة بحكومة مدنية بالكامل، وذلك طيلة أسابيع في البلد برمته حول مراكز قيادة الجيش. وبوجه محاولات المجلس العسكري تفريق المتظاهرين بالقوة، أبان السكان عن مقاومة، وبرهنوا على قوتهم الجماعية. لكن الأحزاب المضادة للثورة داخل السودان وخارجه ضغطت لإيجاد حل سريع؛ ما أدى، مع الاتفاق حول الانتقال الديمقراطي في أغسطس/آب العام 2019 إلى وقف الحركة الشعبية. ينص هذا الاتفاق، الذي وضعته نخبة سياسية فاقدة للاعتبار والجيش وحكومة مدنية، على عدم مساءلة قادة المجلس العسكري عن المسؤولية في الجرائم التي ارتكبوها ضد المتظاهرين.

وكان لتزكية الإفلات من العقاب هذا أن حفزهم على ارتكاب جرائم أخرى. فكان قتل المتظاهرين والاضطهاد، و استمرت بكل بساطة الممارسات الاقتصادية السيئة التي حدت بالناس إلى النزول إلى الشارع في العام 2018. كما تجرد الإشارة إلى أن القوى الخارجية مارست في السنوات الأخيرة تأثيرا كبيرا على السياسة السودانية. تم مثلا تعزيز سلطة قوات الدعم السريع عبر «عملية الخرطوم»، وهي اتفاق وقع في العام 2014 بين الاتحاد الأوربي والحكومة السودانية، موَّل قوات الدعم السريع بقصد منع عبور المهاجرين المتطلعين إلى بلوغ أوروبا عبر الحدود السودانية.

ماذا كان بنظرك بوجه الدقة دور وتأثير التدخلات الأجنبية التي أدت إلى الوضع الراهن؟

كان للدعم الدولي والإقليمي من فاعلين، مثل المملكة السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، دور أساسي في فرض شراكة قمعية على الحكومة، وفي إضفاء شرعية على النظام العسكري، لاسيما عندما اتضح بجلاء أن السكان عازمون على إقامة حكومة مدنية. مثلا في مايو العام 2019، نظمت الطبقة العاملة السودانية إضرابا دام يومين في

التتمة ص 11

تتمة ص 10: السودان: من الثورة إلى الحرب؛ مقابلة مع مُزن النيل

البلد برمته للمطالبة بإنهاء النظام العسكري. وقد توقف السودان. شُلت المطارات و الأسواق وحقول النفط والمناجم. وثمة مثال آخر جرى بعد مذبحة 3 يونيو/ حزيران في الخرطوم لما قامت القوات المسلحة للمجلس العسكري السوداني بتشتيت عنيف للمتظاهرين المشاركين في اعتصامات. تم قتل ما لا يقل عن 100 شخص وجرح 700. ومع ذلك، بعد هذا الحدث المفجع، ورغم قطع انترنت بالبلد كله، شكلت لجان المقاومة بالأحياء هيئات تنسيق بين لجان متجاورة. ونظمت عبر أرجاء البلد مسيرة لملايين الأشخاص الذين استمروا في المطالبة بإنهاء النظام العسكري.

بيد أن الناس اصطدموا بآلة دعاية قوية من قبل الإمارت العربية المتحدة و السعودية التي تشيد بـ»النموذج السوداني» لتعاون إجرامي.

واستنادا إلى فاعلين محليين دوليين مساندين للوضع القائم، منحت مؤسسات تفكير وديبلوماسيون إصلاحيون مكافآت ودعما ظاهريا. وتم ادعاء أن الأشخاص الحاكمين سيحققون أهداف الثورة. وتم وصف الأشخاص الذي رفضوا السياسات التي طبقتها حكومة الشراكة بين العسكر و الحكومة الانتقالية في السودان – وهي سياسات شبيهة جدا بالتي طبقها البشير- بالمعارضين «لحكومة الثورة». الأكيد أن حكومة الشراكة لم يكن لها أن تُشكل و لا أن تدوم كل هذه المدة لولا تدخل قوى دولية. وهذا بالضبط هدف هذا النوع من التدخل: الحفاظ على الوضع القائم وإنهاء الثورة. وبلغ النفاق مستوى أن الدبلوماسيين والمؤسسات التي تصورت وشجعت الهياكل المؤدية إلى المذبحة والى الانقلاب و إلى الحرب الراهنة، لا تزال تناقش علنا «مستقبل السودان». من الصادم رؤية عدد الذين يمكن لأن يموتوا بسبب الأساليب المريبة للدبلوماسية الدولية. مهما كان عدد ما تسهله من حروب و من أنظمة قمعية، لا تثار أبدا مسألة مسؤولياتاها.

هل تعتقدين أن الآمال و التطلعات التي كافحت انتفاضات العامين 2018-2019 من أجلها تظل حاضرة بين السكان؟

بالرغم من محاولات الحكومة تقليص سلطة لجان المقاومة، لم تكتف هذه الأخيرة بمجرد مواصلة البقاء، بل امتدت وتشارك اليوم في إنقاذ حيوات إنسانية. في ساعات الحرب الأولى، أقامت لجان المقاومة خدمات استعجالية على صعيد محلي بقصد منح علاجات أساسية وتعبئة المُعالجين وتنظيم توزيع الأدوية، الخ. وأقامت بعض تلك الخدمات مطاعم جماعية، بينما اهتمت أخريات بالإجلاء وبتنسيق إصلاح الخطوط الكهربائية المدمرة. وحتى خارج المناطق التي شملتها الحرب، تم خلق خدمات استعجالية للتكفل بإيواء الأشخاص المُرحلين بسبب النزاع. ومن أجل انقاد حيوات، يستعمل الناس المنظمات المحلية التي يحتاجون، ما يدل على أن قيم السلام والعدالة التي دافع عنها المتظاهرون لا تزال حية.

في وسائل الإعلام السائدة، ثمة اهتمام كبير ب «البحث عن حلول»، وبنحو أقل بكثير بالطريقة التي يتمنى الشعب بها بناء سودان أكثر عدالة . ما هي مخاطر هذا النوع من التغطية الإعلامية ؟

وسائل الإعلام السائدة دورها أن تعْلمنا عن النخبة وتنسى الشعب. لما تبنت الحكومة الانتقالية نفس التدابير الاقتصادية لحكومة البشير المطاح، ركزت أهم وسائل الإعلام على زيارات الدبلوماسيين الأجانب عوض النتائج المترتبة عنها. أما مئات المتظاهرين ضد سياسة الحكومة الانتقالية و إفلات الجنرالات من العقاب، فقد تم تجاهلها. لنأخذ مثال الحلول التي يبتكرها الناس بوجه الحرب. بصدد المستشفيات تتحدث وسائل الإعلام اليوم عن حفنة أطباء مبرزة إياهم كأبطال، مع تجاهل أن هذه المستشفيات يسيرها الشعب. إن التنظيم الشعبي هو الذي يُشغِّل هذه المستشفيات، وحتى دفع أجور الأطباء.

ماذا قد يكون المستقبل ؟

الطريق الثوري الذي تسلكه المقاومة السودانية بوجه الحرب، طريق التنظيم الشعبي من أجل البقاء، حاملة لآمال كبيرة. بدأ يتضح من التوجه المتخذ طريقٌ أكيد أكثر نحو سلطة شعبية يتجاوز مجرد الولوج إلى خدمات استعجالية. هذا ما بدأت معالمه جزئيا. لكن يجب أن تتطور عناصر أخرى كثيرة، وأن تُبذل جهور كبيرة لبلوغ إمكان قيام حكومة شعبية: فهذه الأخيرة تستلزم تشكيل جسم سياسي منظم قادر على الدفاع عن السلطة الشعبية والتنظير لها وتنظيمها. في أفق ذلك، ليس لدينا ما ننتظره من الدبلوماسية الدولية–وكذا من سلطتها القائمة على اتفاقات جوفاء وإفلات من العقاب لفائدة العسكر الذين تدعمهم- للأجل حصول تغييرات دالة لصالح سكان السودان. في نهاية المطاف ليس على الشعب أن يُفهم للقوى المضادة للثورة أخطاءها، فهي واعية بها تماما. تكمن مهمة الثوريين في فهم ما يجري، وفي غضون ذلك وضع المناهج للتقدم نحو أهداف الثورة: الحرية و السلام والعدالة للشعب

انجز المقابلة بالانجليزية هيئة تحرير موقع Ballast

المصدر https://www.revue-ballast.fr/soudan-de-la-revolution-a-la-guerre/

ترجمة جريدة المناضل-ة

السودان: ما بعد الحرب، التطهير العرقي

بقلم؛ لويزا توسكان

يدخل الصراع بين القوات المسلحة السودانية بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد دقلو، المعروف باسم حميدتي، عامه الثاني، دون حسم الوضع لصالح أي من المتحاربين.

ومع ذلك، كان تقدم قوات الدعم السريع غير متوقع، نظرا لافتقارها إلى الطيران. ولكن في غضون ذلك، تضاعف الدعم الدولي لكلا الجانبين 1. وأصبحت قوات الدعم السريع غنية ماديا في نفس الوقت الذي تنوع فيه دعمها الدولي أو اتصالاتها 2. لقد أحبط الصراع التجربة الثورية الأكثر ضخامة في المنطقة وأسفر عن كارثة إنسانية.

نزح أكثر من تسعة ملايين شخص داخل السودان وخارجه منذ 15 أبريل 2023، من بينهم أربعة ملايين طفل. إنها إحدى أكبر أزمات النزوح الداخلي في العالم. يواجه حوالي ثمانية عشر مليون شخص انعدام أمن غذائي حاد، حيث تكاد البلاد أن تصبح مسرحا لأكبر أزمة غذائية في العالم.

وبالتوازي مع النزاع، تشن قوات الدعم السريع حربا ضد المساليت في غرب دارفور. يكشف التسلسل الزمني للهجمات التي نفذتها قوات الدعم السريع، والغرض منها ووسائلها، أن لا علاقة لها بالصراع بين الجنرالات، بل تستند إلى اعتبارات عرقية واقتصادية. يبدو أنه في حالة تقسيم البلاد، أثناء الصراع أو نتيجة له، فإن قوات حميدتي ستستعد للاستيلاء على السلطة على منطقة الهيمنة العربية. لم تعد قوات الدعم السريع من ميليشيا الجنجويد بالضبط–حتى لو بقي اسم الجنجويد لدى السكان–بل من سائقي الجمال، باتوا يأتون على متن شاحنات صغيرة ومسلحين بالمدافع الرشاشة والطائرات بدون طيار، في غياب الطيران. يملكون ثروة ذهبية بواسطة شركة الجنيد وفروعها، وكذلك عبر حلفائهم: فاغنر، الإمارات العربية المتحدة، من بين آخرين.

وكان السكان غير العرب في هذه المنطقة قد تعرضوا بالفعل للذبح على أيدي ميليشيات الجنجويد (سلف قوات الدعم السريع) بين عامي 2003 و2020، وهؤلاء السكان من الفور والمساليت والزغاوة. أدى ذلك إلى اتهام المحكمة الجنائية الدولية عدة أشخاص، بمن فيهم الرئيس السابق عمر البشير، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية والترحيل القسري والتعذيب. أسفرت هذه الجرائم عن مقتل 300 ألف شخص. وفي عام 2010، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لائحة اتهام ضد عمر البشير وستة مشتبه بهم آخرين بتهمة الإبادة الجماعية. ولم يجر القبض على أي منهم حتى الآن، حيث لم تسلم الخرطوم أبدا المطلوبين إلى المحكمة الجنائية الدولية. والأسوأ من ذلك أن بعضهم، المسجونين في السودان، هربوا، وتوفي آخر. والحال أن المحكمة الجنائية الدولية لا تحاكم الأشخاص غيابيا. مثل واحد فقط، هو علي محمد علي عبد الرحمن، المعروف باسم علي كوشيب، أمام المحكمة في جمهورية أفريقيا الوسطى عام 2020 وهو محتجز في لاهاي، وبدأت محاكمته عام 2022.

كان يوجد حوالي 360 ألف لاجئ من دارفور في مخيمات في تشاد عندما اندلع نزاع عام 2023. واصلت قوات الدعم السريع هجماتها على المساليت. ففي غرب دارفور، ليس الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، بل هو هجوم شنته قوات الدعم السريع على المساليت، من بين شعوب أخرى غير عربية.

في 30 ديسمبر 2019 و16 يناير 2021، قبل الحرب، هاجم الجنرالات ورجال الميليشيات العربية وعناصر من قوات الدعم السريع مخيم كيريندينغ، الذي كان يسكنه بشكل أساسي المساليت النازحون، ما أسفر عن مقتل 45 و150 شخصا على التوالي، بينما كانت بعثة الأمم المتحدة لا تزال موجودة. وفي عام 2021، تم تسوية المخيم بالأرض. فر الناجون إلى مخيمات جديدة في الجنينة، عاصمة غرب دارفور.

في 24 أبريل 2022، قبل عام من الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، تعرضت كرينك، حيث يعيش العديد من المساليت، لهجوم من قبل قوات الدعم السريع، في غارة أسفرت عن مقتل أكثر من 200 شخص، من بينهم أطفال وشيوخ. جرى حرق جميع منازل المدينة تقريبا (80 كم غرب الجنينة)، وهلكت الماشية. وفر أكثر من 20 ألف شخص.3

وهكذا، كان التطهير العرقي للمساليت قد بدأ قبل الحرب واستمر في ظلها، والهدف المتبقي لقوات الدعم السريع والميليشيات العربية المتحالفة معها، وخاصة البدو، هو الاستيلاء على أراضي المساليت، الذين هم أساسا مزارعون. تقترن جرائم القتل والاغتصاب بممارسة الأرض المحروقة، المصممة لمنع أي عودة.

في نهاية أبريل 2023، نزلت قوات الدعم السريع والميليشيات العربية المتحالفة معها إلى الجنينة حيث قتل ما بين 10 و15 ألف من المساليت، بمن فيهم أعيان ومسؤولون.4

28 مايو 2023، أعدمت قوات الدعم السريع 28 من المساليت في بلدة مستري، ونهبت وأحرقت معظم البلدة وست قرى أخرى في دارفور بما في ذلك مولي ومورني وكوكور. ويوجد 17 ألف لاجئ من مستري في تشاد.

حوالي 1 نوفمبر 2023، هاجمت قوات الدعم السريع قاعدة الجيش في أرداماتا (ضاحية الجنينة) واشتدت المجازر بعد الاستيلاء على الأخيرة. يجري استهداف نساء ورجال وأطفال المساليت، إلى جانب رجال القبائل غير العرب الآخرين. ويعدم المدنيون بإجراءات فورا في منازلهم أو في الشوارع عندما يحاولون الفرار. وبالتركيز على مخيمي أرداماتا ودورتي للنازحين داخليا، وحي المساليت في الكابري، أفادت التقارير أن قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها نهبت المنازل وعذبت وأعدمت العديد منهم وألقيت جثثهم في الشارع. ويعتقد أن أكثر من 800 شخص قتلوا في أرداماتا5، ويصل العدد الى 1,300 إذا أحصينا من قُتلوا أثناء فرارهم و8,000 فروا إلى تشاد.

نسوق هذه الأرقام لأغراض عرض المعلومات فقط وهي عرضة للتغيير. فهي لا تأخذ في الاعتبار جميع الأشخاص المحشورين في مقابر جماعية، لم يجر اكتشافها جميعا بعد، وقبل كل شيء، لا تأخذ بالحسبان أعداد النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب بشكل جماعي، والتي يتضح استحالة إحصائها.

تحقق المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم المرتكبة في دارفور منذ عام 2002 دون تاريخ انتهاء محدد، وأكد المدعي العام للمحكمة، كريم خان، ذلك في يوليوز/تموز 2023، بعد تلقي مزاعم جديدة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في المنطقة.

31 مارس، 2024

احالات:

1- السودان، حبل المشنقة | مجلة ا نتيكا بيتا ليست .

2- زعيم جنجويدي يزور النصب التذكاري للإبادة الجماعية في رواندا (sudanwarmonitor.com)

3- بلدة كرينك اليوم باتت شبحا محترقا بعد الهجوم الذي وقع العام الماضي | أطباء بلا حدود–الشرق الأوسط (msf-me.org)

4- عمليات قتل عرقية في إحدى مدن السودان خلفت ما يصل إلى 15000 قتيل، حسب تقرير للأمم المتحدة | رويتر

5- حذرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تزايد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين في دارفور | المفوضية UNHCR

المصدر: https://inprecor.fr/sites/default/files/styles/wide/public/2024-04/unnamed.jpg?itok=0cDAJYyn